اختتام أعمال القمة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الكويت

اعتماد عدد من القواعد الموحدة في مجال تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي

التأكيد على ضرورة الاستمرار في خطوات التكامل بين دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية

الكويت - واس

اختتم أصحاب الجلالة والسمو قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الكويت يوم الأربعاء ٨ صفر ١٤٣٥هـ الموافق ١١ ديسمبر ٢٠١٣م، اجتماعات الدورة الرابعة والثلاثين لقادة دول المجلس التي عقدت برئاسة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت رئيس الدورة الحالية.

ورأس وفد المملكة العربية السعودية نيابةً عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع.

وفي بداية الجلسة رحب صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ختام أعمال القمة الرابعة والثلاثين.

ثم ألقى صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر رئيس الدورة القادمة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي كلمة، أعرب فيها باسمه واسم الشعب القطري عن ترحيبه بأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لعقد القمة القادمة في دولة قطر.

عقب ذلك تلا معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، البيان الختامي للدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفيما يلي نصه:

"تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، عقد المجلس الأعلى دورته الرابعة والثلاثين في مدينة الكويت بتاريخ ١٠-١١ ديسمبر ٢٠١٣م، برئاسة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

حضرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بالإمارات العربية المتحدة

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية

صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد

نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بسلطنة عمان

حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر

وشارك في الاجتماع معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

١. هنأ المجلس الأعلى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، على توليه رئاسة الدورة الحالية للمجلس الأعلى، مقدراً ما ورد في كلمته الافتتاحية حفظه الله، وحرصه على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات.

٢. عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة، الصادقة والمخلصة، التي بذلها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله، وحكومته الموقرة، خلال فترة رئاسته للدورة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى، وما تحقق من خطوات وإنجازات هامة.

٣. رحب المجلس الأعلى بحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر حفظه الله، وأعرب عن خالص التهنئة لسموه بمناسبة توليه مقاليد الحكم، داعياً الله أن يمده بعونه وتوفيقه لتحقيق المزيد من التقدم والازدهار لدولة قطر وشعبها العزيز. كما أعرب المجلس عن بالغ التقدير لحضرة صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني حفظه الله، على كل ما بذله من جهود مخلصة في تطوير وتنمية دولة قطر، وتعزيز مسيرة مجلس التعاون، وخدمة قضايا المنطقة.

٤. رحب المجلس الأعلى بنتائج أعمال القمة العربية - الأفريقية الثالثة التي عقدت في دولة الكويت خلال الفترة من ١٨-٢٠ نوفمبر ٢٠١٣م، وأشاد بمضامين الخطاب الهام لحضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، خلال مؤتمر القمة، والداعي إلى تعزيز العلاقات العربية الأفريقية في كافة المجالات، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة، وبإعلان دولة الكويت في هذا الشأن.

٥. هنأ المجلس الأعلى حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة، كما هنأ صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وشعب الإمارات العزيز، بمناسبة الفوز باستضافة إكسبو ٢٠٢٠م، متمنياً للإمارات العربية المتحدة وشعبها مزيداً من التقدم والازدهار.

٦. هنأ المجلس الأعلى مملكة البحرين على اختيار المنامة كأول عاصمة للسياحة الآسيوية لعام ٢٠١٤م، وذلك لما تتمتع به من انفتاح اقتصادي وتجاري واستثماري وعلاقات متميزة مع دول القارة الآسيوية والعالم، وباعتبارها مركزاً لالتقاء الشعوب والحضارات والثقافات.

٧. اطلع المجلس الأعلى على ما وصلت إليه المشاورات بشأن مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية حفظه الله ورعاه، بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، وتوصيات الهيئة المتخصصة في هذا الشأن، والتعديلات المقترحة على النظام الأساسي، ووجهوا المجلس الوزاري باستمرار المشاورات واستكمال دراسة الموضوع بمشاركة معالي رئيس الهيئة وفق ما نص عليه قرار المجلس الأعلى بهذا الشأن في دورته الثالثة والثلاثين التي عقدت في الصخير بمملكة البحرين ديسمبر ٢٠١٢م.

٨. عبر المجلس الأعلى عن تعازيه الصادقة لجمهورية جنوب أفريقيا حكومة وشعباً لوفاة الزعيم التاريخي نيلسون مانديلا، مثمناً حياته الغنية بالنضال وسيرته الثرية، التي كرسها لقيم التسامح والتضحية ونبذ العنف وتجاوز الأحقاد والرغبة في الانتقام لصالح بناء دولة تجاوزت الفصل العنصري وإرثه.

٩. استعرض المجلس الأعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري، وما تحقق من إنجازات في مسيرة العمل المشترك منذ الدورة الماضية في كافة المجالات، وعبر عن تقديره للجهود المبذولة لتعزيز مسيرة التعاون المشترك، والدفع بها إلى آفاق أرحب وأشمل، كما بحث تطورات القضايا السياسية الإقليمية والدولية، في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث وتطورات متسارعة، واتخذ بشأنها القرارات اللازمة، وذلك على النحو التالي:

مسيرة العمل المشترك.. الشؤون الاقتصادية

١٠. اعتمد المجلس الأعلى عدداً من القواعد الموحدة في مجال تكامل الأسواق المالية بالدول الأعضاء، واطلع على تقارير متابعة الربط المائي والأمن المائي، وأحيط علماً بسير العمل في الاتحاد النقدي لمجلس التعاون، والخطوات التي اتخذتها دول المجلس لتنفيذ السوق الخليجية المشتركة. كما أحيط علماً بأن الدول الأعضاء بدأت في إنشاء مشروع سكة حديد مجلس التعاون، وعمدت الشركات الاستشارية لإعداد التصاميم الهندسية الأولية أو التفصيلية للمشروع لاستكمالها خلال عام ٢٠١٤م، تمهيداً لإنشاء المشروع ومن ثم تشغيله في الوقت المتفق عليه في عام ٢٠١٨ بمشيئة الله.

١١. أشاد المجلس الأعلى بالخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ قراراته بشأن العمل المشترك في المجالات المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية، وأكد على ضرورة الاستمرار في خطوات التكامل بين دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية.

١٢. أعرب المجلس الأعلى عن ارتياحه لما تشهده اقتصادات دول المجلس من نمو مستمر، وما تحقق فيها من تنمية شاملة في مختلف المجالات.

تكليف الأمانة العامة بدراسة إنشاء صندوق لدعم ريادة الأعمال لمشروعات الشباب الصغيرة والمتوسطة

الموافقة على إنشاء القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس وتكليف مجلس الدفاع المشترك باتخاذ ما يلزم من إجراءات للبدء في تفعيلها

الموافقة على إنشاء أكاديمية خليجية للدراسات الإستراتيجية والأمنية لدول المجلس

الإنسان والبيئة

١٣. بارك المجلس الأعلى الجهود التي تقوم بها الأمانة العامة لمتابعة تنفيذ قراره في دورته (٣٣)، بشأن الاهتمام بالشباب وتنمية قدراتهم واستثمار طاقاتهم، وأكد على ضرورة الاستمرار في تنظيم مؤتمرات وورش عمل دورية تتناول اهتمامات الشباب وتطلعاتهم. وقرر المجلس الأعلى:

- تكليف الأمانة العامة بدراسة إنشاء صندوق لدعم ريادة الأعمال لمشروعات الشباب الصغيرة والمتوسطة.
- تأسيس برنامج دائم لشباب دول مجلس التعاون، بهدف تنمية قدراتهم وتفعيل مساهمتهم في العمل الإنمائي والإنساني، وتعزيز روح القيادة والقيم الإيجابية لديهم والتعريف بالهوية الخليجية.

١٤. اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة بشأن متابعة قراراته الخاصة بتطوير التعليم في دول المجلس، وتقرير الأمانة العامة بشأن الخطوات التي تمت لمتابعة تنفيذ قراره الخاص بالخطة الخليجية لمكافحة الأمراض غير المعدية.

١٥. عبر المجلس الأعلى عن القلق مما يتردد بشأن الإعلان عن خطط لبناء المزيد من المفاعلات النووية على ضفاف الخليج وما يمكن أن يمثله من تهديد للنظام البيئي الهش، والأمن المائي في منطقة الخليج.

العمل العسكري المشترك

١٦. استكمالاً للخطوات والجهود الهادفة لتعزيز أمن واستقرار دول المجلس، وبناء منظومة دفاعية مشتركة لتحقيق الأمن الجماعي، وافق المجلس الأعلى على إنشاء القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس، وكلف مجلس الدفاع المشترك باتخاذ ما يلزم من إجراءات للبدء في تفعيلها وفق الدراسات الخاصة بذلك.

١٧. وافق المجلس الأعلى على إنشاء أكاديمية خليجية للدراسات الإستراتيجية والأمنية لدول المجلس، وعبر عن شكره وترحيبه باستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لهذه الأكاديمية، كما وافق المجلس الأعلى على البدء في تنفيذ المسار المكمل لمشروع الاتصالات المؤمنة.

١٨. صادق المجلس الأعلى على قرارات مجلس الدفاع المشترك، وعبر عن تقديره للخطوات التنفيذية التي تمت في مجال العمل العسكري المشترك، والتي كان آخرها قيام أصحاب السمو والمعالي والسعادة وزراء الدفاع بوضع حجر الأساس لمركز التنسيق البحري للأمن البحري في مملكة البحرين إيذاناً ببدء تنفيذه.

التنسيق والتعاون الأمني

١٩. بارك المجلس الأعلى قرار إنشاء جهاز للشرطة الخليجية لدول مجلس التعاون، مؤكداً أن إنشاء هذا الجهاز سوف يعزز العمل الأمني ويوسع مجالات التعاون والتنسيق المشترك بين الأجهزة الأمنية في دول المجلس ومكافحة الإرهاب. وصادق المجلس الأعلى على قرارات أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في اجتماعهم (٣٢) الذي عقد في نوفمبر ٢٠١٣ في مملكة البحرين.

مكافحة الإرهاب

٢٠. أكد المجلس الأعلى على مواقف الدول الأعضاء الثابتة بنبذ الإرهاب والتطرف، بكافة أشكاله وصوره، ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وأياً كان مصدره. كما نوّه بجهود دول المجلس في اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتفعيل القرارات ذات الصلة في هذا المجال، مؤكداً تأييده لكل جهد إقليمي ودولي يهدف إلى مكافحة الإرهاب والمنظمات الإرهابية، ومُجدداً ضرورة تفعيل القرارات والبيانات الصادرة عن المنظمات والمؤتمرات، الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

الشؤون القانونية

٢١. أصدر المجلس الأعلى قراراً يجيز إعارة أعضاء النيابات العامة وهيئات التحقيق والإدعاء العام للعمل لدى الأجهزة المماثلة في الدول الأعضاء.

٢٢. كلف المجلس الأعلى اللجان الوزارية، كلاً فيما يخصه، بدراسة القوانين (الأنظمة) الاسترشادية التي سبق إقرارها، واقتراح التعديلات اللازمة مع وضع مهلة محددة لتحويلها إلى قوانين (أنظمة) وطنية. أما بالنسبة للقوانين الاسترشادية الجديدة فيتم تحويلها إلى قوانين (أنظمة) وطنية خلال مدد زمنية تحدد عند إقرار تلك القوانين (الأنظمة) الاسترشادية.

٢٣. وافق المجلس الأعلى على القانون (النظام) الموحد للسلطة القضائية لدول مجلس التعاون بصيغته المرفقة بالقرار كقانون (نظام) استرشادي لمدة أربع سنوات، وتسميته "وثيقة المنامة للقانون (النظام) الموحد للسلطة القضائية لدول مجلس التعاون".

الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى

٢٤. اطلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن:

- إنشاء هيئة عامة للغذاء والدواء لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- إنشاء مركز خليجي مشترك متخصص للصحة العامة والوقائية.
- الدراسة التقويمية للإستراتيجية الإعلامية لدول المجلس وتطويرها.
- تقييم واقع وبرامج ثقافة الطفل وكيفية تطويرها.
- إنشاء هيئة خليجية موحدة للطيران المدني.

وقرر إحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة للاستفادة منها؛ كما قرر تكليف الهيئة الاستشارية بدراسة الموضوعات التالية:

- التأشيرة السياحية الموحدة في دول مجلس التعاون.
- التنمية البشرية في دول مجلس التعاون.
- تقييم مسيرة مجلس التعاون.

دواوين الرقابة المالية والمحاسبة

٢٥. أكد المجلس الأعلى على أهمية تعزيز دور دواوين وأجهزة الرقابة المالية في دول المجلس، وتمكينها من النهوض بمسؤولياتها بكل حيدة واستقلالية.

الحوارات الإستراتيجية والمفاوضات

٢٦. اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة بشأن الحوارات الإستراتيجية بين مجلس التعاون والدول والمجموعات الأخرى، كما اطلع على تقرير الأمانة العامة بشأن مفاوضات التجارة الحرة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، ورحّب بدخول اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس وسنغافورة حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من سبتمبر ٢٠١٣م.

الشراكة الإستراتيجية مع الأردن والمغرب

٢٧. أعرب المجلس الأعلى عن ارتياحه للتقدم الذي تم إحرازه في تحقيق الشراكة الإستراتيجية بين مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية.

الجانب السياسي

٢٨. أشاد المجلس الأعلى بمطالبة المملكة العربية السعودية بإصلاح مجلس الأمن الدولي، لتمكينه من القيام بواجباته وتحمل مسؤولياته تجاه الأمن والسلم الدوليين. واعتبر المجلس الأعلى أن موقف المملكة العربية السعودية يعبر عن اهتمامها التاريخي بقضايا الأمتين العربية والإسلامية، وتمسكها الثابت بالشرعية

التأكيد على مواقف الدول الأعضاء الثابتة بنبذ الإرهاب والتطرف بكافة أشكاله وصوره

التأكيد على أهمية تعزيز دور دواوين وأجهزة الرقابة المالية في دول المجلس وتمكينها من النهوض بمسؤولياتها بكل استقلالية

الدولية، ورغبتها الصادقة في تفعيل دور مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة، تماشياً مع الدعوات العالمية بهذا الشأن، لجعل العالم أكثر تعاوناً وأمناً واستقراراً.

الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية

٢٩. جدد المجلس الأعلى التأكيد على مواقفه الثابتة الرافضة لاستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة، والتي شددت عليها كافة البيانات السابقة، وأكد المجلس الأعلى في هذا الخصوص على التالي:

- دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة.
- اعتبار أن أي قرارات أو ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث باطلة ولاغية ولا تغير شيئاً من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث.
- دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

العلاقات مع إيران

٣٠. أكد المجلس الأعلى على أهمية توثيق علاقات التعاون بين دول المجلس وإيران على أسس ومبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة دول المنطقة، والامتناع عن استخدام القوة، أو التهديد بها.

٣١. رحب المجلس الأعلى بالتوجهات الجديدة للقيادة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون، آملاً أن تتبع هذه التوجهات خطوات ملموسة، وبما ينعكس إيجاباً على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

البرنامج النووي الإيراني

٣٢. رحب المجلس الأعلى بالاتفاق التمهيدي الذي وقعته مجموعة ٥ + ١ مع إيران في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣ في جنيف، باعتباره خطوة أولية نحو اتفاق شامل ودائم بشأن البرنامج النووي الإيراني، يُنهي القلق الدولي والإقليمي حول هذا البرنامج، ويعزز أمن المنطقة واستقرارها، ويسهم في إخلائها من كافة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، وأكد المجلس الأعلى على أهمية التنفيذ الدقيق، والكامل لهذا الاتفاق بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الوضع العربي الراهن.. (سوريا)

٣٣. أدان المجلس الأعلى بشدة استمرار نظام الأسد في شن عملية إبادة جماعية على الشعب السوري الشقيق، مستخدماً فيها كافة أنواع الأسلحة الثقيلة والأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً، وتأثير ذلك وتداعياته على أمن المنطقة واستقرارها، داعياً إلى انسحاب كافة القوات الأجنبية من سوريا. وأكد المجلس دعمه لكافة الجهود الدولية الهادفة للتوصل إلى اتفاق داخل مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار تحت الفصل السابع لتأمين وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين من الشعب السوري الشقيق، وعدم السماح لنظام الأسد بتسييس الأزمة الإنسانية، بالمزيد من المماطلة والتسويف. وفي هذا الشأن رحب المجلس الأعلى بإعلان دولة الكويت استضافتها الكريمة لمؤتمر المانحين الثاني مطلع العام القادم ٢٠١٤، بهدف توفير الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب السوري، داخل سوريا وخارجها، ويدعو المجلس الأعلى دول العالم والهيئات الدولية ذات العلاقة للمشاركة بفعالية في هذا المؤتمر بغية تحقيق أهدافه الإنسانية.

٣٤. أكد المجلس الأعلى على أهمية المحافظة على سيادة سوريا ووحدتها وسلامة أراضيها، ودعمه لقرار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، باعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري، المشاركة في مؤتمر جنيف ٢، بما يؤدي إلى تشكيل حكومة انتقالية سورية، ذات صلاحيات تنفيذية كاملة، وفقاً لبيان جنيف١ في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م، مؤكداً أن أركان النظام السوري الذين تلطخت أيديهم بدماء الشعب السوري يجب أن لا يكون لهم أي دور في الحكومة الانتقالية أو مستقبل سوريا السياسي.

الشأن المصري

٣٥. أعرب المجلس الأعلى عن ثقته في خيارات الشعب المصري الشقيق، وحرصه على كل ما يحفظ أمن جمهورية مصر العربية، واستقرارها، ومقدرات شعبها، مؤكداً رفضه التام للتدخلات الخارجية في شؤون مصر الداخلية. ووقوف دول مجلس التعاون مع مصر وشعبها العزيز، ودعم اقتصادها، معرباً عن ثقته بأنها ستستعيد موقعها الريادي والتاريخي، وأهميتها المحورية للأمتين العربية والإسلامية.

الأوضاع في الأراضي الفلسطينية

٣٦. أكد المجلس الأعلى أن السلام الشامل والعادل والدائم لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

٣٧. رحب المجلس الأعلى بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية، وبدء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، آملاً نجاح هذه المفاوضات، داعياً المجتمع الدولي الاستمرار في دعم مساعي الشعب الفلسطيني السلمية لنيل حقوقه الوطنية المشروعة. وفي هذا الصدد، أدان المجلس الأعلى إمعان إسرائيل في سياسات الاستيطان، والحصار الجائر وضم الأراضي التي تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات الشرعية الدولية، مطالباً باتخاذ خطوات ملموسة لرفع الظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق.

الشأن اليمني

٣٨. ناقش المجلس الأعلى آخر المستجدات على الساحة اليمنية، وحث كافة القوى المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل على تغليب المصالح العليا لليمن، والخروج بقرارات توافقية تحقق تطلعات الشعب اليمني الشقيق وآماله، وتحفظ أمن اليمن واستقراره ووحدته.

٣٩. أشاد المجلس الأعلى بالجهود التي يبذلها فخامة رئيس الجمهورية اليمنية عبد ربه منصور هادي في

قيادة المرحلة الانتقالية تنفيذاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية. وأكد دعمه لكل ما يحقق أمن اليمن وتنميته وازدهاره.

٤٠. أدان المجلس الأعلى الجريمة الإرهابية التي استهدفت مجمع وزارة الدفاع في العاصمة اليمنية صنعاء، مؤكداً وقوف دول المجلس مع اليمن في كل ما يتخذ من إجراءات لحفظ أمن اليمن الشقيق واستقراره.

الشأن اللبناني

٤١. أدان المجلس الأعلى التفجيرات الإرهابية التي وقعت في لبنان والتي راح ضحيتها العديد من الأبرياء، داعياً كافة الأطراف والقوى اللبنانية إلى تغليب المصلحة الوطنية، وسرعة تشكيل الحكومة اللبنانية بما يحفظ للبنان كيانه ويجنبه تداعيات الأزمة السورية، مطالباً بخروج ميليشيات حزب الله من سوريا.

الشأن العراقي

٤٢. أدان المجلس الأعلى تعرض منطقة حدودية سعودية لإطلاق صواريخ من الأراضي العراقية، مما يعد انتهاكاً غير مقبول للقانون الدولي ولمبادئ حسن الجوار، منبهاً إلى العواقب السلبية لمثل هذا العمل. ويدعو المجلس الأعلى الحكومة العراقية لتحمل مسؤولياتها في هذا الشأن.

٤٣. أدان المجلس الأعلى حوادث التفجيرات المتكررة في عدد من المدن العراقية، التي سقط جراءها العديد من الأبرياء، معتبراً ذلك عملاً إجرامياً يتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي وكافة القيم الإنسانية، مؤكداً على مواقفه الثابتة تجاه العراق، والمتمثلة في أهمية الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وحث الدول الأخرى على اتباع النهج ذاته، ودعم جهود المصالحة العراقية لإنجاح العملية السياسية في العراق، لتحقيق الأمن والاستقرار.

٤٤. رحب المجلس الأعلى بتعاون العراق في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة الانتهاء من صيانة العلامات الحدودية وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٩٣/٨٣٣، والتوقيع على مذكرة التفاهم بشأن ترتيبات عملية صيانة التعيين المادي للحدود مع دولة الكويت، وأشاد بتوقيع العراق مع الأمم المتحدة الاتفاق الخاص باستلام مبالغ التعويضات المستحقة للمزارعين العراقيين تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ١٩٩٤/٨٩٩.

٤٥. رحب المجلس الأعلى بقرار مجلس الأمن رقم ٢١٠٧ /٢٠١٣، الذي قرر بالإجماع إحالة ملف الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية إلى بعثة الأمم المتحدة UNAMI لمتابعة هذا الملف، وقد جاء ذلك ثمرة للتطور الإيجابي للعلاقات بين دولة الكويت وجمهورية العراق والزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين، وما تمخض عن هذه الزيارات من توقيع اتفاقيات هامة للطرفين بشأن المسائل الثنائية والالتزامات الدولية. وأكد المجلس الأعلى دعمه لهذا القرار، واعتبار أن مسألة الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية ذات طبيعة إنسانية بحتة، آملا مواصلة الحكومة العراقية جهودها وتعاونها مع دولة الكويت والمجتمع الدولي في هذا الشأن.

الإشادة بمطالبة المملكة بإصلاح مجلس الأمن الدولي لتمكينه من القيام بواجباته وتحمل مسؤولياته تجاه الأمن والسلم الدوليين

أزمة مسلمي ميانمار

٤٦. أدان المجلس الأعلى مجدداً المجازر الوحشية بحق المواطنين المسلمين في ميانمار، وما يتعرضون له من انتهاكات واسعة لحقوقهم، داعياً حكومة ميانمار إلى ضمان حقوق مواطنيها المسلمين وحمايتهم، كما دعا إلى تحرك جماعي ضمن أطر الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة، لمعالجة هذه المأساة الإنسانية.

دعم جمهورية جيبوتي

٤٧. إدراكاً لأهمية منطقة القرن الأفريقي، ودعماً لجهود التنمية في دوله، فقد قرر المجلس تقديم دعم تنموي لجمهورية جيبوتي بقيمة مائتي (٢٠٠) مليون دولار أمريكي، لتمويل مشاريع تنموية على مدى السنوات الخمس القادمة. وتكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع دولة الرئاسة المُباشرة بتنفيذ برنامج الدعم المقدم لجمهورية جيبوتي.

التجديد للأمين العام

٤٨. قرر المجلس الأعلى تجديد تعيين معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أميناً عاماً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لمدة ثلاث سنوات أُخرى تبدأ من الأول من أبريل ٢٠١٤م، وذلك تقديراً للجهود الكبيرة التي يبذلها الأمين العام، وإسهامه الفعال في تعزيز مسيرة المجلس، متمنياً لمعاليه التوفيق والنجاح في مهامه خلال الفترة القادمة.

٤٩. عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، ولحكومته الرشيدة، ولشعب دولة الكويت العزيز، للحفاوة وكرم الضيافة، ومشاعر الأخوة الصادقة التي قوبل بها إخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس والوفود المشاركة.

٥٠. ورحب أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، بالدعوة الكريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر حفظه الله ورعاه، لعقد الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دولة قطر، في العام القادم ٢٠١٤م.

إثر ذلك تلا معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني إعلان الكويت، وفيما يلي نصه:

"إن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجتمعين في الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى في دولة الكويت يومي ١٠-١١ ديسمبر ٢٠١٣م، إذ يدركون التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار دول المجلس، مما يستوجب تعزيز العمل الجماعي وحشد الطاقات المشتركة لمواجهة تلك الأخطار والتحديات، وتحصين دول مجلس التعاون من تداعياتها.

وتأكيداً لعزم دول مجلس التعاون على تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك، وانطلاقاً من أهمية تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي، وتفعيل كافة القرارات التي صدرت عن مجلس التعاون، وخاصة ما يتصل منها بالجانب الاقتصادي لأهميتها البالغة في تعزيز الروابط الأخوية بين دوله، وباعتبارها عاملاً أساسياً ومهماً لتحقيق مصالح أبناء دول المجلس:

وجه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون إلى ضرورة العمل على تحقيق مزيد من الإنجازات التنموية بما يلبي آمال وتطلعات أبناء دول المجلس.

وأكدوا على ضرورة تنفيذ كافة القرارات الصادرة عن مجلس التعاون بكافة مجالاتها، واجراء مراجعة شاملة للقرارات التي لم تنفذ، وإيجاد الآليات المناسبة لسرعة تنفيذها، ووجهوا الأمانة العامة إلى العمل على إيصال تلك القرارات إلى المواطن الخليجي بالطريقة المناسبة للاطلاع على مضامينها والعمل بموجبها تحقيقاً للمنفعة التي من أجلها أصدرت.

وأكد أصحاب الجلالة والسمو على أهمية مواصلة العمل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، وتذليل العقبات في طريق السوق الخليجية المشتركة، واستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي، سعياً لزيادة التبادل التجاري بين دوله، واستكمال خطوات الاتحاد النقدي وصولاً إلى العملة الخليجية، بما يحقق التطبيق الشامل لبنود الاتفاقية الاقتصادية، ووفق برامج زمنية محددة.

وتأكيداً للنجاح الذي تم في انجاز الربط الكهربائي الذي شهد انطلاقته في قمة الكويت في عام ٢٠٠٩م، وجه القادة إلى التسريع في برامج تكامل مشاريع البنية التحتية في دول المجلس بما في ذلك شبكة سكك الحديد التي تم إنجاز الدراسات المتعلقة بها، واستكمال دراسات الربط المائي، وتعميق جهود دول المجلس في الحفاظ على البيئة.

وبارك القادة الجهود الخيرة الرامية إلى استثمار طاقات الشباب في دعم جهود مجلس التعاون لتحقيق المزيد من الإنجازات على كافة الأصعدة، والتأكيد على أهمية تطوير البرامج التي تخدم قطاع الشباب بهدف صقل قدراتهم والاستفادة من عطاءاتهم بما يعزز الترابط الشبابي الخليجي.

وكلف القادة الأمانة العامة بالتواصل مع الرأي العام الخليجي، ومواطني دول المجلس، والكتاب والمفكرين للتعرف على آرائهم ومقترحاتهم بشأن سبل تعزيز مسيرة مجلس التعاون، بما يحقق المصالح المشتركة لدوله وشعوبه. وإطلاعهم على الخطوات التي يتم إنجازها في الخطط والمشاريع التي تم تبنيها خلال مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وخدمة للأهداف السامية والتطلعات المشروعة لأبناء الأمة العربية، وإيماناً منهم بوحدة الهدف والمصير المشترك الذي يجمع شعوب دول مجلس التعاون والشعوب العربية، أبدى أصحاب الجلالة والسمو ارتياحهم للأدوار التنموية المشهودة لدول مجلس التعاون والداعمة لعدد من الدول العربية التي لا تزال تعاني من مشاكل اقتصادية أثرت على أوضاعها السياسية والاجتماعية.

عقب ذلك ألقى صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى الكلمة التالية: "أصحاب الجلالة والسمو.. كم سعدنا بوجودكم أخوة أعزاء بين أهلكم، على مدى يومين، في فرصة كريمة تبادلنا خلالها وجهات النظر حول القضايا والتحديات التي تواجه بيتنا الخليجي، وتوصلنا – بعون من الله وتوفيقه – ثم ببعد نظركم وحكمتكم إلى مجموعة من القرارات، ستسهم دون شك بتعزيز مسيرة عملنا الخليجي المشترك وستحقق آمال وتطلعات شعوبنا المنشودة.

وفي الختام أجدد الشكر لكم لتلبية الدعوة لحضور هذه الدورة، كما لا يفوتني أن أشكر معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف الزياني، والأمناء المساعدين وجهاز الأمانة العامة، والشكر موصول إلى سكرتارية الأمانة العامة وإلى كافة اللجان العاملة في الإعداد لاجتماعات هذه الدورة، ولكل من شارك في الترتيب والتنظيم لها ومن لم تسعفني الإشارة إليه على كل ما بذلوه من جهود مقدرة ومشكورة.

صحبتكم – رعاية الله وحفظه – ورافقتكم عنايته، متطلعين بكل أمل وتفاؤل – بإذن الله تعالى – إلى لقائنا في الدورة القادمة في دولة قطر الشقيقة بضيافة أخينا العزيز صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني".